

Distr.: General  
2 November 2011  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

### أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام، بعد إجراء مشاورات مع حكومة جنوب السودان، أن يقدم إلى المجلس في غضون أربعة أشهر المعايير المرجعية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأن يُبقي المجلس على علم بانتظام بالتقدم المحرز كل أربعة أشهر بعد ذلك. ويقدم التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد ومعلومات مستكملة عن أنشطة البعثة منذ إنشائها في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

### ثانياً - المرحلة الانتقالية للبعثة وبدء العمل فيها وأنشطة التخطيط الخاصة بها

٢ - وصلت ممثلي الخاصة، هيلدا فرايفورد جونسون، وفريق متقدم صغير، إلى جنوب السودان في ٨ تموز/يوليه للتعجيل ببدء عمل البعثة في ٩ تموز/يوليه. وبحلول ٣١ تموز/يوليه، كان قد تم النقل الرسمي لما يزيد عن ٢٠٠٠ من الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، و ٢٠٣ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، و ٦٤ ضابطاً أركاناً، و ٣٧٨ فرداً من شرطة الأمم المتحدة، من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ورغم أن بعثة جنوب السودان استفادت من الموظفين والموارد التابعة للبعثة السابقة في السودان، فقد واجهت البعثة تحديات البدء في عملية جديدة تحت قيادة عليا جديدة، والاحتياجات العاجلة للمضي قدماً بالتخطيط الاستراتيجي والعملي.



## ثالثا - التطورات السياسية

٣ - في ٩ تموز/يوليه، ومع انتهاء الفترة المؤقتة بموجب اتفاق السلام الشامل، تم إعلان جنوب السودان رسميا دولة مستقلة. وشارك في الاحتفال بالاستقلال الذي تم في جوبا ثلاثون من رؤساء الدول والوزراء وكبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم، من بينهم رئيس السودان عمر البشير. وكان لرئيس الجمعية العامة ولي شرف حضور هذا الحدث التاريخي. وأثناء الاحتفال، أدى رئيس جنوب السودان سلفاكير القسم، ووقع الدستور الانتقالي لجنوب السودان وأقر إصداره، وأعلن عفوا عاما عن جميع جماعات ميليشيات المتمردين. كما سلط الرئيس كير الضوء على التحديات الأساسية التي سيواجهها جنوب السودان في مجالات مكافحة الفساد، والحوكمة، والشمولية السياسية، مشيرا إلى أن الفترة الانتقالية الحالية ستكون بمثابة اختبار حاسم الأهمية لكيفية مواجهة الحكومة لهذه التحديات. وخلال الاحتفال أيضا، كرر الرئيس البشير تأكيد اعتراف حكومته بجنوب السودان وتعهد بالعمل على نحو وثيق مع الرئيس كير لتسوية المسائل المعلقة وبناء شراكة قوية تمضي قدما.

### تشكيل حكومة جنوب السودان

٤ - منذ ٩ تموز/يوليه، ركزت القيادة السياسية لجنوب السودان على تشكيل حكومة جديدة وإنشاء مؤسسات حكومية جديدة. وفي ١٠ تموز/يوليه، أصدر الرئيس كير مرسوما بإعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الوزراء الحاليين تقريبا كوزراء المرحلة الانتقالية. وأدى نائب الرئيس السابق، ريك ماشار، اليمين في وقت لاحق بصفته نائب رئيس جنوب السودان في ١١ تموز/يوليه. وإلى حين أداء أعضاء مجلس الوزراء الجديد لليمين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لم تُصدر قرارات سياسية ذات أهمية ولم يكن ممكنا عقد مشاورات مع شركاء دوليين، بمن فيهم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

٥ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، أصدر الرئيس كير مراسيم بتعيين حكومة مؤلفة من ٢٩ وزيرا و ٢٧ نائب وزير. وقبل ذلك، كان الرئيس كير قد أصدر مراسيم بتعيين كبير قضاة المحكمة العليا ومحافظ جديد للبنك المركزي جديدين. وباستثناء قلة قليلة، تشغل غالبية الأطراف السياسية الرئيسية المعنية في الحكومة السابقة مناصب في مجلس الوزراء الجديد، مع إدخال عدة تعديلات على حافظة أعمال كل منها. ورغم أن مجلس الوزراء مؤلفا أساسا من أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإنه يضم ممثلين لخمسة أحزاب سياسية أخرى، بما يعكس تمثيلا إقليميا وجنسانيا أوسع نطاقا.

## التطورات التشريعية

٦ - في ١ آب/أغسطس، أصدر الرئيس كبير مراسيم بتعيين الجمعية التشريعية الوطنية التي تضم ٣٣٢ عضواً، وإنشاء كيان جديد هو مجلس الولايات الذي يضم ٥٠ عضواً. وتتألف الجمعية من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة لجنوب السودان، إلى جانب ٩٦ من الأعضاء السابقين في الجمعية الوطنية للسودان تم انتخابهم من الدوائر الانتخابية بالجنوب، و ٦٦ عضواً جديداً قام الرئيس بتعيينهم، حسبما هو منصوص عليه في الدستور الانتقالي. وخصص للمعارضة ما مجموعه ٢٠ مقعداً من المقاعد الجديدة في الجمعية التشريعية الوطنية، وعددها ٦٦ مقعداً، وخمسة مقاعد من مقاعد مجلس الولايات. وتم توزيع مقاعد الجمعية هذه فيما بين خمسة أحزاب سياسية معارضة، بحيث حصل كل حزب على أربعة مقاعد. ويصبح لدى الأحزاب المعارضة مجتمعة حوالي ١٠ في المائة من المقاعد في الجمعية. واعترضت عدة أحزاب سياسية معارضة على هذه التعيينات، محتجة بأنها أعطيت وعداً بأن يُخصص لها ٢٠ في المائة من إجمالي المقاعد في الجمعية التشريعية الوطنية في أحد الاجتماعات المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١١ في إطار منتدى قيادات الأحزاب السياسية.

٧ - وفي ٨ آب/أغسطس، خاطب الرئيس كبير الجلسة الافتتاحية المشتركة للجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات، وسلط الضوء على خمس أولويات للحكومة في إطار الخطة الإنمائية الوطنية هي: التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير الهياكل الأساسية، وسيادة القانون، وتحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأعلن عن أهداف محددة لكل مجال منها يتعين تحقيقها في غضون ١٠٠ يوم من تشكيل مجلس الوزراء الجديد. كما أعرب عن التزامه بوضع تشريعات حاسمة الأهمية لأغراض تحقيق الشفافية والمساءلة في غضون ١٠٠ يوم.

٨ - وأعدت وزارة العدل مشروعاً لقانون الأحزاب السياسية ومشروعاً للقانون الوطني للانتخابات. وقد تم إقرار قانون الجنسية الذي يحدد من هم مواطني جنوب السودان. وفيما يتعلق بهذه الإنجازات السياسية الانتقالية، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بمساع حميدة، واشتركت مع الحكومة في الدعوة إلى أن تكون العمليات جامعة لجميع الأطراف المعنية وقائمة على التشاور معها. وقد عُرض كل مشروع من المشروعين على الأحزاب السياسية للمناقشة قبل تقديمهما إلى مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنهما. وفي غضون شهر واحد من سن قانون الانتخابات، من المقرر تشكيل لجنة مستقلة للانتخابات الوطنية. ووفقاً للدستور الانتقالي، يتعين على الرئيس أن ينشئ مفوضية قومية لمراجعة الدستور بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لتقوم في غضون سنة واحدة بإجراء عملية المراجعة قبل أن يُدعى إلى عقد المؤتمر الدستوري الوطني.

## التطورات الاقتصادية

٩ - في أعقاب استقلال جنوب السودان مباشرة، أصدر كل من السودان وجنوب السودان عملة جديدة. وطرح حكمة جنوب السودان عملتها الجديدة، جنه جنوب السودان، في ١٨ تموز/يوليه، وأوقفت تداول الجنيه السوداني في ١ أيلول/سبتمبر، وهي عملة كان الطرفان في اتفاق السلام الشامل قد قررا استخدامها لفترة ستة أشهر، قابلة للتمديد إلى تسعة أشهر.

١٠ - وفي الفترة بين ١٨ تموز/يوليه و ١ أيلول/سبتمبر، قام مصرف جنوب السودان بتحويل ما يقرب من ١ ٧٧١ بليوناً من المبلغ المقدر بـ ٢,١ بليون جنيه سوداني المتداول في جنوب السودان، إلى جنيهات جنوب السودان بسعر صرف جنيه لكل جنيه. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكمة السودان أوراقاً نقدية جديدة في أوائل شهر آب/أغسطس، وحظرت استيراد أو استخدام أوراق الجنيه السوداني النقدية القديمة في نهاية شهر آب/أغسطس. وأعلن مصرف جنوب السودان اعترامه تثبيت سعر جنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد تأثرت مناطق جنوب السودان الواقعة على الحدود مع الشمال سلبياً من جراء نقص السلع الأساسية، مما أسهم في تضخم الأسعار. وأفاد المكتب المركزي للإحصاء بجنوب السودان في تقاريره بأن معدل التضخم في جنوب السودان بلغ ٦١,٥ في المائة.

## جهود مكافحة الفساد

١١ - أكد الرئيس كبير أهمية جهود مكافحة الفساد في جدول أعماله الوطني في مناسبات من بينها الخطاب الذي ألقاه يوم الاستقلال، والخطاب الافتتاحي الذي ألقاه في ٨ آب/أغسطس في الجلسة المشتركة للجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات، والبيان الذي أدلى به في ١٩ أيلول/سبتمبر في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ويتمركز برنامجه التشريعي لمكافحة الفساد حول خمسة قوانين مقترحة تتعلق بالإدارة والمساءلة المالية العامة، والمشتريات، والمراجعة الداخلية للحسابات، وإدارة إيرادات البترول والنفط. كما أطلق مبادرات ذات صلة هي: التحقيق والمقاضاة في حالات الفساد ونشر نتائج التحقيقات؛ وإنفاذ الإعلان عن دخول وأصول المسؤولين العموميين؛ واستعراض عمليات بيع الأراضي أثناء الفترة الانتقالية؛ وتيسير عودة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة دون الإفصاح عن الهوية. وأعرب عن ترحيبه بالمساعدة المقدمة من سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، في مجال استعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة.

### موقع العاصمة الوطنية

١٢ - ما برحت مسألة موقع العاصمة الوطنية واحتمالات توسيعها تشكل مصدرا للجدال الدائم، وظلت بها مسائل لم تُحل تتعلق بحقوق المجتمعات المحلية الأصلية في جوبا في الأراضي، وبحق الحكومة الاتحادية في استخدام الأراضي في المناطق المحيطة. وقد شكّلت لجنة فرعية في شباط/فبراير ٢٠١١ تم تكليفها باقتراح عدد من الخيارات العملية بشأن موقع العاصمة، لينظر فيها مجلس الوزراء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدر مجلس الوزراء أول قرار رئيسي له يتعلق بالسياسات، يقضي بنقل موقع العاصمة الإدارية الوطنية من جوبا بولاية وسط الاستوائية، إلى رامسيل بولاية البحيرات.

١٣ - وتتوسط رامسيل، التي تقع على بعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر من جوبا، جنوب السودان جغرافيا، بما قد يضيف عليها صورة الحياد والتوحيد من حيث أنها لا تنطوي على تفضيل لأي من المناطق الرئيسية الثلاث في جنوب السودان. وفي الوقت الحاضر، تفتقر رامسيل إلى حد كبير إلى العمران ولا يمكن الوصول إليها نظرا لغياب الطرق الممهدة أو الهياكل الأساسية. وقد أنشأ مجلس الوزراء الوطني لجنة بقيادة وزير الإسكان والتخطيط العمراني لوضع طرائق الاضطلاع بعملية نقل مقر العاصمة، ولكفالة إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة في غضون خمس سنوات. وقد أُعطيت للوزارة مهلة ٤٥ يوما لوضع خريطة للطريق بشأن عملية النقل المقترحة، تُقدم إلى مكتب الرئيس مشفوعة بمعلومات إضافية عن المقترحات البديلة.

### العلاقات الثنائية بين جنوب السودان والسودان

١٤ - أدى الاستمرار في عدم إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل ومفاوضات مرحلة ما بعد الاستقلال، لا سيما بشأن الترتيبات المالية ومسألة أبيي وترسيم الحدود، إلى عدم تقدم العلاقات بين الشمال والجنوب، وإلى سواد حالة من عدم اليقين في جنوب السودان منذ ٩ تموز/يوليه. وقد زادت حدة التوترات بين الشمال والجنوب بوجه خاص في ضوء النزاعات الكثيفة التي اندلعت في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، حيث تزعم حكومة السودان أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - القطاع الشمالي تلقت دعما من جنوب السودان. وقد نفت حكومة جنوب السودان تلك الادعاءات. وأسهم أيضا التأخير في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن أبيي في حالة التوتر القائمة بين البلدين.

١٥ - وأسفر اجتماع عُقد بين الرئيسين البشير وكير في الخرطوم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر عن إدلاء الرئيسين ببياناتين عامين إيجابيين، وإعادة الإعراب عن التزامهما بالعمل معا لتسوية هذه المسائل.

### علاقات الحكومة الخارجية والدبلوماسية

١٦ - انضمت حكومة جنوب السودان إلى عضوية عدة منظمات دولية أو تقدمت بطلب للانضمام إليها. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، انضمت إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ ١٩٣؛ وفي ١٥ آب/أغسطس، انضمت رسمياً إلى الاتحاد الأفريقي بوصفها العضو الـ ٥٤. وقدم جنوب السودان أيضاً طلباً للعضوية في مبادرة حوض النيل، وأعلن اعترامه الانضمام إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن أنه تقدم بطلب لمنحه مركز المراقب لدى جماعة شرق أفريقيا، وذلك بقصد الانضمام إليها.

١٧ - وتعكف حكومة جنوب السودان على تعزيز روابطها التجارية الدولية وتقوية هياكل علاقاتها الخارجية من خلال التواصل الدبلوماسي في جوبا وفي الخارج. وفي جوبا، قدم عدد من السفراء المقيمين وثائق تفويضهم إلى الرئيس كير، في حين أنشأ ١٤ بلدا سفارات لها رسمياً في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، أشارت وزارة الخارجية والتعاون الدولي إلى أنها ستفتح بعثات إضافية في عدد من البلدان.

### رابعاً - التطورات الأمنية

١٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ حكومة جنوب السودان مبادرات هامة للقضاء على مهددات الأمن الداخلي من خلال إدماج جماعات الميليشيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جانب بذل جهود ترمي إلى تحقيق المصالحة السياسية. بيد أن جماعات الميليشيات الباقية خارج هذه العملية والعنف الطائفي، يظلان من أهم مصادر انعدام الأمن ويتسببان في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وبصورة خاصة في ولاية جونقلي. ورغم أن القتال الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وعدم إحراز تقدم في أبيي لم يؤدي إلى نشوب أعمال عنف في جنوب السودان، فلا يزال هناك شعور بالقلق من أن يتسرب النزاع عبر الحدود دون سابق إنذار.

## جماعات الميليشيات

١٩ - في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، أفضت المبادرات الثنائية التي اتخذتها الحكومة وثلاثة من قادة الميليشيات، إلى تنفيذ ترتيبات لإدماج الميليشيات الموالية لهؤلاء القادة في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونُقل حتى الآن ١٠٠٠ فرد من أفراد الميليشيات المتحالفة سابقاً مع بيتر غاديت، و ٤٥٠ من الجماعة التي كان يقودها الراحل غاتلوك غاي و ٢٠٧ من المتحالفين مع ديفيد ياو ياو إلى مواقع ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالإضافة إلى ذلك، نقل عدد غير معروف من قوات غابرييل تانغينا إلى منطقة مابل تمهيداً لإدماجهم في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في جهود إدماج الميليشيات، ولم يبق خارج عملية الإدماج سوى ميليشيات أتور وأولوني وأوغات. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعماً إلى الحكومة من أجل إدماج تلك الميليشيات شمل عمليات الفرز والتسجيل وتوفير وسائل النقل.

٢٠ - وفي مطلع تموز/يوليه، قبل قائد الميليشيات ديفيد ياو ياو، الذي يتخذ من جونقلي مقراً له، عرض الحكومة العفو عنه وبدأ بإدماج قواته. وكان مقر تلك القوات، التي أدمج ٢٠٧ من أفرادها لاحقاً في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج بلدة بيبور في منطقة لا يتسنى الوصول إليها إلا بالطائرات المروحية. وفي عملية اختتمت في ٥ أيلول/سبتمبر، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مساعدة لوجستية لنقل هذه القوات من بيبور إلى قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان في أويني كي بول، بولاية شرق الاستوائية. وأفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن عملية إدماج هذه الجماعة قد اكتملت، رغم احتمال أن تكون بعض فلول قوات ياو ياو في ولاية جونقلي قد لجأت إلى ممارسة اللصوصية.

٢١ - أما قائد الميليشيات غاتلوك غاي، فقد أبرم اتفاقاً مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن خطة لوقف إطلاق النار وإدماج القوات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وعلى الرغم من مقتله في منازعة داخلية بعد ذلك بخمسة أيام، فإن معظم قوات غاتلوك غاي استمر في الالتزام بالاتفاق. وبحسب الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد نقل زهاء ٤٥٠ محارباً من الموالين لغاي من مقرهم الأصلي في مقاطعة كوج بولاية الوحدة وهم يتمركزون حالياً خارج إحدى قواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مابل، بولاية غرب بحر الغزال. ولا يُعرف عدد القوات التي لا تزال خارج هذه العملية.

٢٢ - وفي مطلع آب/أغسطس ٢٠١١، وافق بيتر غاديت على وقف إطلاق النار وإدماج قواته في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع أن بعض كبار قادة الميليشيات الموالية له رفضوا الانضمام إلى عملية الإدماج، فإن أغلب أفراد قواته، وقوامها نحو ١٠٠٠ جندي، أتى بعضهم من ولاية الوحدة والبعض الآخر من ولاية جنوب كردفان، ونقلوا إلى ولاية الوحدة أولاً ومنها إلى منشأة عسكرية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في مابل، بغرب بحر الغزال، وافقوا على القيام بذلك. وأشارت التقارير الأولية المرئية في ولاية الوحدة إلى ارتباط عدد كبير من الأطفال تحت سن الـ ١٨ بقوات غاديت. وبعد ذلك، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من إجلاء ٤٤ طفلاً لجمع شملهم بأسرهم. غير أنه لم يتسن إجراء عملية الفرز الكامل بعد ومن المتوقع أن تجرى قريباً.

٢٣ - ويظل قائد الميليشيات جورج أتور ناشطاً، كما أنه لا يزال من أهم عناصر زعزعة الاستقرار في ولاية جونقلي. وتشير التقارير الواردة مؤخراً إلى أن بضع مئات من عناصر ميليشيا أتور ينفذون عمليات في الجزء الغربي من الولاية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن قوات أتور نُهبت إمدادات غذائية كانت مخزنة في مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في جييج، بولاية جونقلي.

٢٤ - أما قائدا الميليشيات جونسون أولوني وأيوك أوغات، فلا يزالان ناشطين. بمحاذاة الحدود الشرقية لولاية أعالي النيل. وأفادت تقارير بأن القتال الذي دار في مقاطعة مانيو من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس أسفر عن مقتل ٣٥ جندياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٦٣ من قوات أولوني. ومنذ ذلك الحين، عزز الجيش الشعبي مواقعه ويسود المنطقة هدوء نسبي.

### التراع الطائفي

٢٥ - استمر التراع الطائفي الخطير في ولاية جونقلي اثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مؤثراً بذلك تأثيراً بالغاً في السكان المدنيين. ففي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، شن مقاتلو قبيلة المورلي هجوماً على عدد من بلدات لو نوير في ولاية جونقلي، منها بييري ويواي وموتوت وبولشول، رداً على هجمات واسعة النطاق شنتها قبيلة لو نوير على بلدات المورلي في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١١ خلّفت مئات القتلى. ولم تتمكن البعثة من التثبت من عدد الضحايا بدقة، ولكن التقارير المحلية قدرت أن ٦٠٠ قتلوا وجرح ٧٠٠. وقد فاقت هذه الهجمات في مداها ونطاقها أعمال العنف المرتبطة عادة بالغارات التقليدية لنهب الماشية،

ومع استمرار ورود أنباء عن التعبئة الجارية في مجتمعات لو نوير المحلية، فإن إمكانية شن هجمات في المستقبل تظل مبعث قلق خطير.

٢٦ - وفي أعقاب تلك الهجمات، أوعز الرئيس سلفاً كبير إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بإجراء عمليات انتشار وقائية في ولاية جونقلي، وهو ما شجعت به البعثة. وقامت البعثة بدوريات جوية يومية ونشرت وجوداً عسكرياً رادعاً في المنطقة قوامه سرية. وكثفت البعثة أيضاً عمليات الاستطلاع الجوية وأوفدت بعثات تقييم متكاملة في أعقاب اندلاع أعمال العنف. وبأدر مجلس الكنائس في جنوب السودان، بدعم مباشر من البعثة والقادة السياسيين المحليين والوطنيين، بالاتصال مباشرة بالجماعتين من خلال إجراء سلسلة من الزيارات التي كان الهدف منها تخفيف حدة التوتر، وفي نهاية المطاف، عقد مؤتمر للمصالحة. والعمل جار الآن في تنفيذ عملية مصالحة شاملة بين هاتين الجماعتين. ويشمل ذلك بذل جهود ترمي إلى القيام في المستقبل بتبادل الأطفال المختطفين، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتصدت البعثة أيضاً للعنف عن طريق تيسير جهود المصالحة هذه وتوسيع نطاق وجودها وعملياتها في ولاية جونقلي.

٢٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن غارات هب الماشية التي شنت في مقاطعة ماينديت بولاية الوحدة على جماعة نذير التي جردت من السلاح مؤخرًا، خلفت ٤٦ قتيلًا و ١٣ جريحًا و ٤٥ مفقودًا. وأفاد الشهود بأن المهاجمين حاولوا، على عكس ما يحدث في الغارات التقليدية، إلحاق أقصى عدد من الخسائر البشرية، بما في ذلك عن طريق استهداف النساء والأطفال. وزعمت جماعة النوير المحلية أن المهاجمين كانوا شباناً ينتمون إلى جماعة الدينكا من ولاية واراناب، وهو التهام أنكرته قيادة الدينكا.

### نزع سلاح المدنيين

٢٨ - استهلكت حكومة جنوب السودان عمليات نزع سلاح السكان المدنيين في ولايات البحيرات والوحدة واراناب في مطلع آب/أغسطس، ويتوقع أن تقوم بتوسيع نطاق هذه العمليات ليشمل ولاية جونقلي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وينطوي هذا النهج الذي يقود تنفيذه حاكم كل ولاية على حدة، على عملية نزع السلاح الطوعي بقيادة المجتمعات المحلية، على أن يقود الجيش الشعبي لتحرير السودان عملية نزع السلاح القسري عند الاقتضاء. وأفادت التقارير بأنه كان قد تم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر تسليم ما مجموعه ٣ ٢٠٠ قطعة سلاح طوعاً في ولاية البحيرات؛ وتسليم ٢ ٥٠٠ قطعة سلاح في ولاية واراناب. وجرى تنفيذ المرحلة الطوعية من الحملة دون وقوع حوادث.

٢٩ - ويبدو أن الحملة الجارية تسير بسلاسة أكثر من سابقاتها، ومرد ذلك جزئياً إلى أن مشاركة زعماء القبائل والمجتمعات المحلية هي أكبر. ولئن كانت الحملات السابقة أقل عنفاً من حملات نزع السلاح القسري، فإنها لم تقدم ضمانات إلى المجتمعات المحلية المتزوع سلاحها، فضلاً عن تدابير لمنع إعادة تداولها. وما انفكت البعثة ترصد هذه العملية، كما عمدت إلى زيادة دورياتها العسكرية في روميح وبيروول بولاية البحيرات، وفي أكوب بولاية واراب، حيث جرى نزع سلاح جماعة واحدة فقط توجد على مقربة من منطقة حدودية مشتركة بين الطوائف. وساعدت البعثة أيضاً مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة التابع لحكومة جنوب السودان، في استحداث ما يلزم من أنظمة وبنى أساسية لتسجيل الأسلحة وتخزينها وتخزيناً مأموناً.

### جيش الرب للمقاومة

٣٠ - أفادت التقارير بأن جيش الرب للمقاومة شن أربع هجمات في آب/أغسطس على مقاطعة راجا في ولاية غرب بحر الغزال، ولكن لم يتسن التأكد من وقوعها. كذلك أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن جيش الرب للمقاومة يتحرك باتجاه دارفور. وفي مقاطعة راجا أيضاً، أبلغ عن وقوع ثلاث هجمات في أيلول/سبتمبر، شملت نهب مركز للشرطة في ديم جلابي واشتباكين منفصلين مع قوات الدفاع الشعبية لأوغندا. ومع أن وجود جيش الرب للمقاومة ليست له أهمية عسكرية، فإن الغارات التي يشنها على المدنيين تنجم عنها آثار بعيدة المدى تطال أسباب معيشة المجتمعات المحلية المتضررة. ولهذا السبب، وبموجب المفهوم العسكري لعمليات البعثة، تضاعفت عمليات النشر المقررة في المناطق المتضررة من وجود جيش الرب للمقاومة، بالمقارنة مع عملية النشر التي نفذتها في السابق بعثة الأمم المتحدة في السودان.

### النشر العسكري للبعثة

٣١ - في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بلغ العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ٣٢٩ ٥ جندياً من قوام القوات المأذون به وهو ٧ ٠٠٠ فرد. والعمل جار في تشكيل القوات، وقد تم الاتصال حتى الآن بما مجموعه ٢٧ بلداً لتشجيعها على توفير وحدات عسكرية للبعثة. وقد نشرت القوات الموجودة في المقام الأول لتنفيذ عمليات للتصدي للأزمة التي تمر بها ولاية جونقلي، ولكن أنشطتها اشتملت أيضاً على تنفيذ عملية نشر في بيور دعماً لإدماج قوات ياو ياو، ومراقبة قوات غاديت أثناء إعادة نشرها في مابل، وتنفيذ عمليات ردع في ولايتي غرب الاستوائية وأعمال النيل.

٣٢ - وقد فرضت التطورات الأمنية الحاصلة منذ إنشاء البعثة، على عنصرها العسكري إنجاز العمليات بوتيرة أسرع بكثير مما كانت عليه في بعثة الأمم المتحدة في السودان والمحافظة على هذه الوتيرة طوال فترة ممتدة، وهو ما ألقى بعبء كبير على القوات. ويتوقع أن يفرض موسم الجفاف المقبل احتياجات عملياتية أكبر مع بداية هجرة الرعاة ونظراً إلى أن الطقس الجاف يتيح زيادة حركة قوات جماعات الميليشيات ولصوص المشية وغيرهم من مصادر انعدام الأمن.

### حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان

٣٣ - في ٨ آب/أغسطس ٢٠١١، وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن في القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، وقعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحكومة جنوب السودان اتفاقاً لمركز القوات يضمن حرية تنقل البعثة في جميع أرجاء إقليم جنوب السودان. وبموجب أحكام الاتفاق، فإن البعثة لديها تصريح أممي يسري في جميع أرجاء جنوب السودان ولا تحتاج إلى طلب تصريح أممي إضافي من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجهات الفاعلة الحكومية. ومن باب المحاملة، قامت البعثة بإطلاع الجيش الشعبي لتحرير السودان على البرنامج الشهري لدورياتها العسكرية وأبلغته بعملياتها. ومنذ ٩ تموز/يوليه، أفادت البعثة بحدوث ست حالات حرم فيها موظفوها وأصولها من حرية التنقل، ونسبت أربع منها إلى أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسوف تواصل البعثة العمل مع جميع العناصر الفاعلة لكفالة البت فوراً في مسألة فرض القيود المفروضة على حرية التنقل بحيث لا تحول تلك القيود دون تنفيذ ولاية البعثة.

### شرطة البعثة

٣٤ - نشرت البعثة ٣٧٥ من أصل قوام مأذون به يبلغ ٩٠٠ من مستشاري شؤون الشرطة وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وهم يتمركزون حالياً في عاصمة كل ولاية وفي ٢٢ مقاطعة. وانصب التركيز في عمليات الشرطة على بناء قدرات جهاز شرطة جنوب السودان من خلال التدريب، والاشتراك في المواقع على الصعيد المحلي وصعيد الولايات، وإسداء المشورة في مجال السياسات. وبالتعاون مع جهاز شرطة، أُعدت مذكرة تفاهم بين الحكومة والبعثة، تحدد بوضوح مجالات التعاون والالتزامات المتبادلة، ومن شأنها أن تيسر نشر المستشارين وتعزيز مبادرات التدريب.

٣٥ - أما قاعدة تسجيل بيانات موظفي جهاز الشرطة، التي استحدثتها شرطة الأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهاز شرطة جنوب السودان، فهي تحتوي الآن على ما يربو على ٣٦ ٠٠٠ ملف صنف فيها بيانات مفصلة عن الموظفين من ضباط الشرطة وضباط السجون من جميع الولايات. وهي ستتيح لجهاز الشرطة تسجيل موارده البشرية وفرزها وإدارتها.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني

٣٦ - ستنجز لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان، الذي أنشئ وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري الآخرين. وسيبلغ حينئذ مجموع المقاتلين المسرحين الذين أعيد إدماجهم في جنوب السودان في إطار هذه العملية ١٢ ٥٢٥ مقاتلا.

٣٧ - ويمثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جانبا أساسيا من جوانب الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وخاصة في ما يتعلق بعملية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان ومؤسسات الشرطة والأمن، وما ينجم عن ذلك من ضرورة إحراز تقدم في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان. وأعدت اللجنة السياسة العامة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمشيا مع الخطط التي وضعها جنوب السودان لإعادة هيكلة قوات الأمن، تدعو هذه السياسة العامة إلى تسريح ونزع السلاح وإعادة إدماج ٨٠ ٠٠٠ عنصر من عناصر الجيش الشعبي و ٧٠ ٠٠٠ فرد من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان، ودائرة الحياة البرية، ودائرة السجون، وفرقة الإطفاء.

٣٨ - ومنذ الاستقلال، أبدت الحكومة التزاما عاما قويا بتنفيذ برنامجها المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويُتوقع أن تستمر عملية فصل المقاتلين السابقين عن قوات الأمن عاما واحدا، بما في ذلك مرحلة إعادة الإدماج التي ستستمر لمدة ثلاثة أشهر يتم خلالها نقل المقاتلين السابقين إلى مرافق انتقالية مدعومة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للخضوع إلى التوجيه قبل أن يعودوا إلى الولاية التي يقيمون فيها. ومن ثم ستيسر الوزارات المختصة خيارات إعادة الإدماج تدعمها في ذلك الأمم المتحدة.

٣٩ - ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لجنوب السودان المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، ويُتوقع في إطارها بدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نيسان/أبريل ٢٠١٢ حيث سيبلغ عدد الحالات التجريبية الأولية التي يتعين معالجتها ٥٠٠ ٤ مقاتل من مقاتلي القوات المسلحة لجنوب السودان والقوات النظامية الأخرى في ثلاثة مراكز انتقالية. واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١١ تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان بالاضطلاع بمهامها في مواقع مشتركة في جوبا وعلى مستوى الولايات من أجل تطبيق نهج متكامل في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٠ - وطلب وزير الأمن القومي رسميا الدعم من البعثة لوضع استراتيجية للأمن القومي، ولإجراء استعراض شامل لقطاع الأمن، وهيكله وزارة الأمن القومي وإدارة مجلس الأمن القومي وأمانته التنفيذية. وتسعى البعثة إلى نشر الخبرات المناسبة لتلبية هذا الطلب بسرعة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، زودت البعثة رئيس القضاء العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان بـ ٤٥ ٨٠٠ بطاقة من بطاقات قواعد الاشتباك لتوزع على قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراده.

### الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة بإزالة الألغام من أراضي بلغت مساحتها الإجمالية ٤١١ ٢٩٣ مترا مربعا في ١٢ مجتمعا محليا؛ وتدمير ١٠ ألغام مضادة للأفراد و ١٢ لغما مضادا للدبابات و ٥٩٠ قطعة من قطع ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٢ ٤٦٥ قطعة من قطع الذخائر غير المنفجرة؛ وفتح ١٢١ كيلومترا من الطرق. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، رد مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام في جنوب السودان على أنباء واردة عن قيام جماعات الميليشيا بإعادة التلغيم في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي، بنشر فريق لمسح الطرق وإزالة الألغام في ولاية الوحدة يتولى حاليا معالجة التهديدات التي يتعرض لها طريق بنتيو - لير - أدوك. وستُنشر أصول إضافية في تلك المناطق خلال الأشهر القليلة المقبلة.

٤٢ - وقدم أيضا مركز التنسيق دورات للتوعية بمخاطر الألغام إلى ٦ ٣٠٤ أشخاص، من بينهم مشردون داخليا ولاجئون وسكان يعيشون في مجتمعات محلية مزروعة بالألغام الأرضية أو الذخائر المتفجرة، ووفر التدريب في مجال السلامة من الألغام الأرضية إلى ٢٨ موظفا دوليا تابعين للبعثة.

٤٣ - وواصل النظراء الوطنيون في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك هيئة إزالة الألغام بجنوب السودان ووزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، الاستفادة من تنمية القدرات بالمشاركة في فرص للتدريب أثناء العمل. وكذلك، أعلنت الحكومة عن عزمها على الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبالتالي الإبقاء على الالتزامات التي تفرضها عليها الاتفاقية، على الرغم من أنه يُتوقع أن تتفاوض على موعد نهائي جديد للوفاء بتلك الالتزامات.

## خامسا - حماية المدنيين

٤٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تهديدا كبيرا للسكان المدنيين في بعض مناطق جنوب السودان، ولا سيما ولاية جونقلي. وظلت العمليات الجارية لإدماج جماعات الميليشيا والتوترات المتصلة بحملات نزع سلاح المدنيين تشكل مصدر خطر على السكان المدنيين. وعلى النحو المبين أعلاه في هذا التقرير، أدى العنف الطائفي في ولاية جونقلي إلى تعريض المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، لمخاطر حسيمة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع المسلح في ولاية جنوب كردفان في حزيران/يونيه وفي ولاية النيل الأزرق في تموز/يوليه إلى نزوح للاحثين من هاتين المنطقتين. ولا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل أيضا تهديدا لعملية حماية المدنيين، حيث أُبلغ عن حادثين خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في ولاية غرب بحر الغزال، على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٥ - ولذلك، قامت البعثة، آخذة في الاعتبار الدور الأساسي الذي تقوم به الحكومة في حماية المدنيين، بحشد رد متعدد الأوجه في مجال الحماية يشمل الرصد والتقييم المدني للإنذار المبكر، والدوريات الجوية والدوريات الأرضية البعيدة المدى والوساطة ومبادرات السلام وتقديم الدعم لنشر الأجهزة الحكومية المختصة بإنفاذ القانون في المناطق المتضررة. وردّت البعثة أيضا على تصعيد التوتر في جونقلي عن طريق عمليتين إحداهما وقائية والأخرى سياسية، بوسائل منها إجراء مشاورات مع السلطات الحكومية وقادة المجتمعات المحلية لردع العنف. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم إلى جانب المساعدة الإنسانية لعمليات المصالحة تلك.

٤٦ - واتخذت البعثة خطوات هامة ترمي إلى إدماج حماية المدنيين في الجهود التي تبذلها، على المستويين الاستراتيجي والعملي على حد سواء. ويعقد فريق تنسيق العمليات، برئاسة مركز العمليات المشتركة، اجتماعات يومية لتنسيق الاستجابات للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين. وتمثل عمليات حماية المدنيين التي تضطلع بها البعثة في ولاية جونقلي خير دليل على هذا النهج المنسق. وعلاوة على ذلك، يعقد فريق عامل متكامل معني بحماية المدنيين

اجتماعات منتظمة لمناقشة الاتجاهات السائدة في مجال الحماية ويقوم بوضع استراتيجية لحماية المدنيين سيتم تبياتها في تقرير المقبل إلى مجلس الأمن.

٤٧ - وما برحت المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان، تمارس عملها طوال فترة المرحلة الانتقالية للبعثة، وقد وسعت نطاق وجودها في جميع الولايات العشر، مع التركيز على استباق تأثيرات العنف المتصل بالنزاع على السكان المدنيين أو التخفيف من حدتها. وأجري أكثر من ٤٠ تقييما سريعا لاحتياجات حماية المدنيين وتم الاضطلاع باستجابات منسقة في البقع الساخنة في جميع أنحاء جنوب السودان. وشملت الأنشطة الدعوة إلى الوقاية، وإجلاء السكان الذين وقعوا ضحية للنزاعات من ولاية جنوب كردفان وأبيي إلى جنوب السودان، ولم تشمل العائلات المشتتة، وإنشاء آليات لإحالة حالات العنف الجنساني، وتقديم الدعم الفردي إلى أضعف الفئات السكانية بين المشردين، ونشر مرشدين نفسيين واجتماعيين.

### حماية الأطفال

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق قدر كبير من النجاح في الوصول إلى قوات جماعات الميليشيا، لأغراض منها تسجيل ٤٩ طفلا من قوات ميليشيات ديفيد ياو ياو وتسريحهم. وتُبذل الجهود حاليا لتسجيل الأطفال المرتبطين بالقوات التابعة لبيتر قاتديت والعقيد الراحل قلاوك قاي. بالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة مع الجيش الشعبي في وضع خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، وتمحض ذلك عن تحقيق نتائج إيجابية. ويجري حاليا إنشاء فرقة عمل قطرية لجنوب السودان معنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)). ووضعت البعثة أيضا برنامجا تدريبيا جديدا في مجال حماية الطفل للمستشارين القانونيين بالجيش الشعبي، قد تخرج منه بالفعل ٣٤ متدربا.

### العنف الجنسي

٤٩ - يشير تحليل للبيانات التي جُمعت نتيجة لعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال العام الماضي إلى وقوع أعمال عنف جنسي متفرقة في النزاعات المسلحة الدائرة في جنوب السودان، وإلى أنه يرجح وقوعها مرة أخرى إذا ما ازدادت حدة النزاع. واندرج بين مرتكبي جرائم العنف الجنسي الموثقة أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات الميليشيات المتمردة (ولا سيما جنود تابعون لقوات بيتر قاتديت)، على الرغم من ضالة عدد

الحالات المثبتة. ووضع فريق الأمم المتحدة القطري والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني التابعة للمجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان آليات للإحالة والدعم للناجيات من حالات العنف الجنسي (سواء كانت تتعلق بالنزاع أو لم تكن)، وكذلك برامج للتوعية لصالح أفراد الجيش الشعبي.

## سادسا - الحالة الإنسانية والإنعاش والتنمية والعودة

### التطورات الإنسانية

٥٠ - نتيجة للبيئة الأمنية وانعدام الأمن الغذائي، تدهورت الأوضاع الإنسانية في فترة ما بعد الاستقلال. فوفقا لما أفادت به السلطات المحلية وأفرقة التقييم، في الفترة الممتدة بين ٩ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سُرد ما يزيد على ٦٠٠ ٣٧ شخص نتيجة لانعدام الأمن، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا من منازلهم خلال هذا العام أكثر من ٣٢٥ ٠٠٠ شخص. بالإضافة إلى ذلك، تضرر آلاف الأشخاص من جراء الفيضانات المفاجئة التي غمرت منطقة أغوك بين ولاية الوحدة وأبيي في الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر.

٥١ - وفي ولايات جونقلي وواراب وأعالي النيل والوحدة وغرب بحر الغزال، تدهور الأمن الغذائي تدهورا بلغ مستويات الأزمة بسبب التأثيرات المجتمعة للنزاع وتفاوت هطول الأمطار وارتفاع أسعار الغذاء والوقود بسبب إغلاق الحدود بين الشمال والجنوب. وتشير التوقعات لعام ٢٠١٢ بعد إجراء تقييم سريع للمحاصيل في شهر آب/أغسطس إلى أن النقص في الحبوب قد يصل في عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري، وهو ضعف النقص المقدر لعام ٢٠١١. ويفيد الشركاء في مجال الصحة والتغذية أن حالة الأمن الغذائي قد أدت إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية. وأظهرت نتائج الاستقصاءات السابقة للحصاد التي أُجريت في ١٧ محافظة أن ١١ محافظة واقعة في خمس ولايات تسجل مستويات عالية للغاية من سوء التغذية الحاد والشامل.

٥٢ - وواصل الشركاء في مجال العمل الإنساني زيادة جهودهم للتصدي لهذه الحالة. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان عدد العمليات الإنسانية الجارية يزيد على ٧٠ عملية، من بينها عملية شاملة للإغاثة في ولاية واراب تستهدف الأشخاص الذين سُردوا من أبيي في أعقاب نزاع أيار/مايو ٢٠١١، عدا العمليات التي جرت في أعقاب الهجمات التي حدثت مؤخرا في ولاية جونقلي والردود على استمرار نزوح اللاجئين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمات الإغاثة إلى

العائدين العابرين مساعدة طارئة قصيرة الأجل إضافة إلى حزم لوازم إعادة الإدماج في مناطق وجهتهم النهائية، بما يتماشى مع المبادئ المبينة في الإجراءات التي اعتمدها الحكومة فيما يتعلق بالعودة وإعادة الإدماج الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٣ - ولا يزال تحسين وصول المساعدات الإنسانية يمثل أولوية قصوى. فمنذ ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ سجلت المنظمات الإنسانية العاملة في جنوب السودان ٢٧ حادثاً قام فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان أو جهات فاعلة حكومية أخرى بالتدخل في عمليات الإغاثة، ونهب الإمدادات، ومضايقة الأفراد، أو استعمال وسائل أخرى لتقييد قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المجتمعات المحلية. وقد أدانت الحكومة بشدة هذه الحوادث وأعربت عن التزامها بالعمل مع الشركاء لوقف التدخلات.

### الإنعاش والتنمية

٥٤ - في أعقاب الاستقلال، شرعت الحكومة في تنفيذ خططها للتنمية في جنوب السودان، التي أعدت بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيين الآخرين. وتغطي الخطة الفترة الممتدة من ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وتشكل ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر. وتحدد الخطة الأهداف الإنمائية الرئيسية للبلد الجديد ضمن مجالات أربعة ذات أولوية، وهي: (أ) الحوكمة، (ب) التنمية الاقتصادية، (ج) التنمية الاجتماعية والبشرية، (د) منع نشوب النزاعات والأمن. وستستخدم الخطة في تحديد مخصصات الميزانية وسيُسترشد بها في اتخاذ قرارات التمويل من جانب الشركاء الإنمائيين. وتتضمن الخطة أيضاً استراتيجية متوسطة الأجل لتنمية القدرات، أعدت بدعم تقني من البرنامج الإنمائي، وتهدف إلى ضمان مقدرة الحكومة على أن تعالج بفعالية الثغرات القائمة في القدرات الحالية لجنوب السودان.

٥٥ - ويُنفذ، ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتنمية القدرات، عدد من مبادرات القدرات الاحتياطية. وفي إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز القدرات التي طرحتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نُشر ٤٥ موظفاً مدنياً من كينيا للعمل في الهياكل الوطنية وهياكل الولايات، ومن المقرر نشر ١٥٥ موظفاً آخرين بعد التوقيع على مذكرة التفاهم فيما بين جنوب السودان وكينيا وأوغندا وإثيوبيا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتجري حالياً مناقشات للارتقاء بهذه المبادرة من خلال الاتحاد الأفريقي. وتأتي هذه المبادرات إضافة إلى النشر السابق لما يزيد على ١٠٠ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة في مؤسسات الولايات، بما في ذلك جميع مكاتب الولاية العشرة من أجل تقديم المساعدة في إنشاء مؤسسات حكومية فاعلة.

٥٦ - ويصل حاليا المبلغ الإجمالي لبرامج تحقيق الاستقرار، الممولة من صندوق السودان للإنعاش - جنوب السودان في إطار شراكة بين حكومات الولايات والأمم المتحدة، إلى ٨٥ مليون دولار، وهي تنفذ حاليا في أربع من أكثر ولايات جنوب السودان انعداما للأمن وعرضة للنزاعات. وتقوم تلك البرامج على أولويات حددتها لجنة أمن الولاية وتركز على بسط سلطة الدولة في المناطق الشديدة الخطورة، بوسائل منها تأمين سلامة الطرق، والهياكل الأساسية الشَّرطية والقضائية، ومراكز المياه والآبار حيثما تكون المياه سببا من أسباب نشوب النزاعات. وإجمالا، يقوم حاليا صندوق السودان للإنعاش - جنوب السودان وبرامج أخرى تدعمها الأمم المتحدة بإنجاز ٥٤ مخفرا ومركز شرطة جديدا، بما سيعزز تغطية إنفاذ القانون في جميع أنحاء الولايات العشر.

### العودة وإعادة الإدماج

٥٧ - عاد من السودان أكثر من ٣٤٢ ٠٠٠ من سكان جنوب السودان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتركز أكبر عدد من العائدين في ولايات الوحدة وشمال بحر الغزال وأعالي النيل الحدودية. وازدادت وتيرة وصول الوافدين الجدد منذ تموز/يوليه ٢٠١١ إذ يدخل عدد يقدر بـ ٥٠٠ شخص جنوب السودان كل يوم.

٥٨ - وتبقى ولاية أعالي النيل ممر العبور الوحيد المفتوح بالكامل للوافدين الجدد، مما أدى إلى تجمع السكان في مواقع العبور في الرنك. وقد وفر الشركاء للمجموعات العابرة أو التي تقطعت بها السبل المساعدة الطارئة القصيرة الأجل في الرنك وغيرها من المناطق، وحزم لوازم إعادة الإدماج في مناطق وجهتها النهائية. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة مساعدة حكومة جنوب السودان في تزويد ٣٢٩ ٤ عائدا بوسائل النقل من مواقع العبور إلى مناطق الوجهة النهائية، بما في ذلك من خلال إنشاء محطات الطرق على طول طرق العودة، تُوفر المياه والصرف الصحي، ومرافق النظافة الصحية، والغذاء المطبوخ والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة مفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التعمير في إنشاء شبكة للتتبع والرصد من أجل توفير بيانات عن العائدين وتيسير إعادة ادماجهم. ونتيجة لذلك، في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تم تتبع ٣٦ ١٤٨ شخصا من جنوب السودان إلى وجهتهم النهائية في جنوب السودان. وعلى الصعيد الوطني، تنسق فرقة عمل معنية بالعودة تترأسها الحكومة عمل الوزارات المختصة في جوبا، وتعمل لجان العودة في كل من الولايات العشر في جنوب السودان تحت قيادة المفوضية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك قلة توافر المراكب للنقل إلى مكان آخر والحاجة إلى

تخطيط مشترك أقوى بين كل من الحكومات والشركاء في مجال العمل الإنساني وببطء عملية تخصيص الأراضي لمجتمعات العائدين.

٥٩ - ووفق ما ذكرته وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، أن ما مجموعه ٣٠٠ ٤ فرد من الأفراد التابعين لجهاز الشرطة ودائرة السجون وفرقة الإطفاء في جنوب السودان عادوا إلى الجنوب، ويتم فرزهم الآن. ويبدو من المرجح أن يتم استيعاب معظمهم في القوات النظامية لجنوب السودان. وعلى غرار ذلك، ووفقا لما ذكرته الوزارة، يُضطلع حاليا بعملية من أجل استيعاب ١٧ ٠٠٠ موظف مدني عادوا إلى جنوب السودان.

## سابعاً - سيادة القانون وحقوق الإنسان

### سيادة القانون

٦٠ - نتيجة الحرب الأهلية، فإن جنوب السودان يواجه تحديات هائلة في مجال سيادة القانون، تشمل نقصا في قدرات المؤسسات القضائية والسجون، وحضورا حكوميا محدودا خارج عواصم الولايات، ونقصا حادا في الموظفين المدنيين المدربين تدريبا جيدا. وتعد مساعدة الحكومة في بناء مؤسسات خاصة بسيادة القانون والأمن تكون فعالة ومقبولة جدا من الأولويات الرئيسية للبعثة.

٦١ - وقد وفر النشر السريع في ١٢ تموز/يوليه للهيئة الدائمة الجديدة لشؤون العدالة والسجون، التي مقرها في برينديزي، الدعم للبعثة في التفاعل بسرعة مع الحكومة بشأن ولايتها في مجال المهام المتعلقة بالعدالة والأمن. وفي آب/أغسطس، قدمت البعثة إلى الحكومة تحليلا للإطار الاستراتيجي لوزارة العدل المنشأة حديثا ولاستراتيجيتها للمعونة القانونية، الذي ستكون مدته ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الوزارة خطة عمل طموحة مدتها ١٠٠ يوم، ستسعى على أساسها إلى الحصول على دعم من المانحين. وما زالت مشاورات البعثة مع الحكومة جارية بشأن الترتيبات الممكنة لتوفير الدعم في المجالات المشمولة بولايتها من قبل خبراء فنيين في مجال إصلاح القطاعات التقنية والقضائية والأمنية.

٦٢ - وفي الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، أجرى فريق مشترك من موظفي الشؤون القضائية ومستشاري السجون التابعين للبعثة مسحا تجريبيا للاحتجاز التعسفي والمطول في جنوب السودان، مع التركيز على واو وكواجوك. وستساعد هذه العملية في وضع منهجية لإجراء مسح في المستقبل بهدف إثراء الجهود التي تخطط لها السلطات الوطنية فيما يتعلق بإرسال أفرقة متنقلة من القضاة والمدعين العامين لمعالجة الاحتجاز التعسفي في الولايات التي يوجد فيها أكبر عدد من القضايا.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة المشورة التقنية لأعمال التجديد التي أوشكت على الانتهاء في سجون بور، وجوبا، وملكال، ورمبيك، ويامبيو وواو، وإلى السجون الجديدة التي يجري بناؤها في بانتيو وكواجوك. وساعدت مشاركة البعثة في مجلس جوبا الجديد لمراجعة الاحتجاز الاحتياطي في الإفراج عن أحداث معتقلين رهن الاحتجاز الاحتياطي وتحديد هوية الأحداث المحتجزين بصورة تعسفية.

### حقوق الإنسان

٦٤ - إن تحديات حقوق الإنسان في جنوب السودان هائلة، في حين أن القدرة المؤسسية للحكومة على إدارة قضايا حقوق الإنسان محدودة جدا. وتشمل ولاية حقوق الإنسان القوية للبعثة رصد قضايا حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، مع العمل أيضا على بناء قدرة الحكومة على معالجة شواغل حقوق الإنسان بطريقة فعالة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٦٥ - ومنذ ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، كانت هناك ٣١٣ حالة مزعومة من حالات سوء المعاملة أو الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي المطول لأفراد في جنوب السودان، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة (حسبما يناقش أدناه). وتعمل البعثة على توثيق هذه التقارير. وأبلغت البعثة أيضا عن وقوع ١٣ حادثا في جوبا وملكال وبانتيو وأويل وكواجوك تتعلق بفرض قيود على الوصول وحرية الحركة في جانب جهات فاعلة حكومية، بما في ذلك عمليات حظر التجول لمدة طويلة، والاحتجاز المؤقتة عند نقاط التفتيش وعمليات التفتيش غير القانونية والاستيلاء على سلع تكون بحوزة المدنيين.

٦٦ - ومباشرة بعد الهجوم الذي شنته في ٢٠ آب/أغسطس قبيلة المورلي على قبيلة لو نويز في مقاطعة أورور بولاية جونقلي، شاركت وحدة حقوق الإنسان بالبعثة في استجابة سريعة وعملية تحقيق لتقصي الحقائق طيلة شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت البعثة في جهود الدعوة في ولاية البحيرات التي أدت إلى التوقيع على إجراءات التشغيل الموحدة للاستجابة للعنف الجنساني ومنعه من قبل الوزارات الحكومية المختصة، وإدارات قطاع العدل، وقادة المجتمعات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما قدمت البعثة أيضا الدعم إلى عملية تصديق الحكومة على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وشاركت في رصد عملية موازنة الإطار التشريعي الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها.

## ثامنا - القضايا الشاملة لعدة قطاعات في البعثة

### تنفيذ استعراض القدرة المدنية في أعقاب النزاع

٦٨ - ضمن إطار استعراض القدرة المدنية في أعقاب النزاع، أحرزت البعثة تقدماً على ثلاث جهات: (أ) تيسير الملكية الوطنية من خلال تعزيز عمليات الشراء المحلية؛ (ب) تعزيز الشراكات المدنية من خلال إتاحة نشر القدرات المدنية للدول الأعضاء؛ و (ج) الاستفادة من أوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة لملء الفجوات في القدرات.

٦٩ - درست البعثة نطاق المشتريات المحلية داخل جنوب السودان وحددت جهات محلية جاهزة بالفعل لتقديم الخدمات يمكن للبعثة التعامل معها. وبدأت البعثة أيضاً مناقشات مع إدارة الشؤون الإدارية حول تعزيز عمليات الشراء المحلية عن طريق جعل لجنة تسجيل البائعين أكثر مرونة بحيث لا يستبعد الموردون المحليون.

٧٠ - ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، تم تنفيذ مشروع تجريبي يوفر القدرات للبعثة. وقد تلقت البعثة الدعم من الوكالة الاتحادية الألمانية للإغاثة التقنية التي أرسلت مهندسين لإدارة بناء أماكن للإقامة لموظفي الأمم المتحدة. وسيشمل المشروع في نهاية المطاف تنفيذ عنصر خاص بالتدريب، حيث ينجز موظفو الوكالة المشروع من خلال توجيه المقاتلين السابقين من جنوب السودان.

### شؤون الإعلام

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل حجر الزاوية في قسم شؤون الإعلام في البعثة الدعم المقدم إلى إذاعة مرايا والتي مقرها بجوبا، والتي ساهمت في التغطية الإعلامية لبعض التحديات الكبرى التي تواجه جنوب السودان في فترة ما بعد الاستقلال، بما في ذلك مكافحة الفساد، والحد من العنف الذي تمارسه الشرطة والفرص غير القانوني للضرائب. كما يسرت البعثة العديد من الإحاطات الصحفية والرحلات إلى ولايتي جونقلي وغرب الاستوائية للصحفيين الوطنيين والدوليين لتحسين فهمهم للوضع في ولايات بؤر التوتر.

### السلوك والانضباط

٧٢ - عقدت البعثة معتكفاً مدته ثلاثة أيام في تموز/يوليه ٢٠١١ لاستخلاص الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في السودان في مجال السلوك والانضباط، وهي تسعى للبت في عدد من القضايا المتعلقة وتسريع استعراضها أو التحقيق فيها. وبدأت البعثة أنشطة بناء الشراكات لتوعية موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين بمعايير السلوك المعمول بها في الأمم

المتحدة، بما في ذلك إعادة تفعيل فرقة عمل جنوب السودان لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي تتألف من ممثلين من البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة.

### الشؤون الجنسانية

٧٣ - بغية توفير الدعم بصورة متسقة ومنسقة للمشاركة الكاملة للمرأة في عملية صنع القرار، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبعثة، تمشياً مع تقريرها عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466) لوضع إطار مشترك للعمل على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد الوطني، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية المساعدة التقنية، في حين قدمت البعثة الدعم التقني والفني إلى الوزارة لإطلاق حملة "الأيام الستة عشر من النشاط" المناهضة للعنف ضد المرأة. وعلى صعيد الولايات، ولا سيما في جونقلي، تعاملت البعثة مع الجهات الفاعلة الرئيسية لوضع خطة عمل مشتركة تبرز الأولويات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، بالتعاون مع البعثة، إعداد منظمات المجتمع المدني النسائية لورقة حول القضايا الجنسانية ذات الأولوية في جنوب السودان ستقدم في المؤتمرات الدولية القادمة لدعم خطة التنمية في جنوب السودان.

### فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - اضطلعت البعثة بأنشطة توعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال تدريب ٣٠ مستشاراً معنياً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جوبا داخل الجيش الشعبي، وجهاز شرطة جنوب السودان ودائرة الحياة البرية. وعلى مستوى الولايات، شهدت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تخرج ٣٢ من عناصر التغيير في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ولاية البحيرات. وفي ولاية غرب بحر الغزال، تلقى ٥٢ معلماً تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين دعمت البعثة في جونقلي المنظمة غير الحكومية، جمعية تنمية المجتمعات المحلية وإعادة تأهيلها في تنظيم برنامج لتوعية ٣٠٠٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية. وروجت البعثة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين ١٥٠٨ من أفراد عمليات حفظ السلام في تسع ولايات. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٦٢ فرداً من قوات حفظ السلام خدمات تقديم المشورة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

## أمن الموظفين

٧٥ - في آب/أغسطس، سجلت البعثة أربعة حوادث انتهاكات قام بها جهاز شرطة جنوب السودان ضد موظفين تابعين للأمم المتحدة شملت الاعتقال غير المشروع وسوء المعاملة والاحتجاز، بما في ذلك الاعتداء والاحتجاز التعسفي لكبير موظفي حقوق الإنسان في البعثة في ٢٠ آب/أغسطس من طرف جهاز الشرطة في جوبا. وأدى تحقيق حكومي في الحادث الأخير إلى تقديم اعتذار رسمي، وإيقاف الجناة عن العمل واتخاذ تدابير تصحيحية إضافية. وفي ١٦ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، احتجزت مروحية وطاقمها وأفرج عنهم في نهاية المطاف من قبل قوات الجيش الشعبي، دون أن يلحق بهم أي ضرر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق أحد أفراد جهاز الشرطة النار على مروحية تابعة للبعثة بينما كانت تمبط في ناموتينا (على بعد ٢٠٠ كيلومتر من شمال غرب يامبيو، ولاية غرب الاستوائية). وتعرضت المروحية إلى إصابتين في قمرة القيادة، دون وقوع إصابات في صفوف الطاقم، وتمكنت من العودة إلى نقطة انطلاقها. واجتمعت القيادة العليا للبعثة على الفور مع وزارتي شؤون مجلس الوزراء والشؤون الخارجية لحكومة جنوب السودان للتعبير عن القلق الشديد إزاء انتهاك اتفاق مركز قوات حفظ السلام والخطر الذي يهدد موظفي الأمم المتحدة. وأعربت الحكومة عن أسفها للحادث، وذكرت أنه كان نتيجة لسوء التواصل مع سلطات الولاية، والتزمت بإجراء تحقيق كامل في هذه المسألة. وقد أجرت البعثة متابعة قوية لجميع هذه الحوادث، بما في ذلك من خلال ممارسة المساعي الحميدة على أعلى المستويات.

## الجوانب المالية

٧٦ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٧/٦٥ بء، باستخدام الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وستقدم الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والستين. وجرى سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات للفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ وكذلك القسط الأول من المدفوعات التكميلية التي وافقت عليها الجمعية بموجب قرارها ٢٨٩/٦٥ للبلدان المساهمة بقوات.

## تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٧٧ - يشكل انتقال جنوب السودان من عقود من الحرب إلى سلام مستدام تحديات هائلة. وسوف لن تتحقق في الأجل القريب التوقعات الكبرى السائدة داخل جنوب السودان وخارجه بشأن التحول إلى بلد مستقر يخضع لنظام ديمقراطي. ولذلك فمن الأهمية المطلقة أن تضع حكومة جنوب السودان وشركاؤها الدوليون أولويات واقعية لتلبية الاحتياجات العاجلة للبلد، وأن تستحدث في الوقت نفسه عمليات طويلة الأجل من شأنها أن تتيح لأهالي جنوب السودان فرصة الانتفاع من الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية.

٧٨ - وتمثل الأولوية الرئيسية في إنشاء مؤسسات للحكومة تقوم على مبادئ الشمولية السياسية والشفافية. وأشعر بالارتياح إزاء الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة، والتي تشمل تشكيل مجلس وزراء أكثر تمثيلا والتزام الرئيس بمكافحة الفساد. وفيما تسير الحكومة قدما في عمليتي سن قانون الانتخابات ودستور دائم، يتعين عليها أن تكفل مراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في جنوب السودان على نحو مجد. وستبني قوة مؤسسات الحوكمة في جنوب السودان على التمثيل الواسع والمساءلة والشفافية.

٧٩ - ولا تزال الحالة الأمنية في جنوب السودان تثير قلقا عميقا، لا سيما في ولايتي جونقلي وأعلي النيل حيث تترتب على النزاع نتائج كبرى على الحالة الإنسانية. وتقع على حكومة جنوب السودان المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والتصدي لانعدام الأمن. وتشكل الخطوات التي اتخذها الجيش الشعبي لتحرير السودان لنشر قواته في المناطق المتضررة تديرا إيجابيا، وشأنها في ذلك شأن الجهود التي يبذلها الزعماء التقليديون وقادة الكنيسة من أجل تشجيع تحقيق المصالحة بين الطوائف. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أيضا أن تخطط الحكومة من أجل تحقيق استقرار هذه المناطق في الأجل الطويل، وأن تتخذ خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزز التوزيع العادل للموارد وتوفر ما يكفي من الموظفين والموارد لسيطرتها على أكثر المناطق بعدا وتضررا من النزاع في البلد.

٨٠ - وللبعثة دور داعم تضطلع به فيما يتعلق بشواغل توفير الحماية المباشرة وجهود بناء القدرات السياسية، والإدارية والقدرات المتعلقة بسيادة القانون، لا سيما في المناطق المعرضة لنشوب النزاع. وفي هذا الصدد، بدأت البعثة عمليات منع وردع وواصلتها في ولاية جونقلي وقدمت دعما مباشرا إلى جهود تحقيق المصالحة التي يبذلها القادة الحكوميون والزعماء التقليديون. وسوف تزداد هذه الجهود فيما تكمل البعثة نشر أفرادها وتوسع نطاق وجودها في جنوب السودان.

٨١ - ونظرا للمستويات العالية من انعدام الأمن في كثير من المناطق في جنوب السودان والقدرات الوليدة للحكومة على بسط سلطة الدولة على المناطق البعيدة، فسأكرر توصيتي الواردة في تقريرتي عن السودان المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/314) بالإبقاء على قوام قوات البعثة البالغ ٧ ٠٠٠ فرد في الوقت الراهن.

٨٢ - وتدل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها دائرة شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الحاجة الملحة لتحويل المؤسسات المعنية بالأمن وسيادة القانون وإضفاء الطابع المهني عليها، وذلك بوسائل منها إدخال تحسينات على هياكل القيادة والسيطرة. وتشكل الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل التصديق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان علامة إيجابية وينبغي أن يتبعها على الفور اتخاذ إجراءات محددة لتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتلتزم البعثة بمساعدة الحكومة في هذا الصدد، بوسائل منها الرصد، والتحقيق والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

٨٣ - وحكومة جنوب السودان، شأنها في ذلك شأن البعثة، تمر بمرحلة بدء العمل الخاصة بها، إذ أن تعيينها قد جرى فقط في الأشهر الماضية. ولذلك فقد بدأت المشاورات لتوها بين البعثة والحكومة بشأن أولويات بناء السلام والمعايير المرجعية لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة لمشاورات واسعة النطاق لعدة أشهر إضافية مع الحكومة لوضع خطة لبناء السلام ونقاط مرجعية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في القرار ١٩٩٦ (٢٠١١). وسأقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد في تقريرتي المقبل إلى المجلس.

٨٤ - وعلى الرغم من أن معظم التهديدات للأمن والاستقرار في جنوب السودان ذات طابع داخلي، فإن عدم استقرار علاقته مع السودان يؤثر بشدة على الحكومة الجديدة، ولا سيما في خضم النزاع المشتد في مناطق الحدود. وسيؤثر التهديد القادم من السودان، سواء كان متصورا أو حقيقيا، على عملية تحديد الأولويات والإنفاق و اتخاذ القرارات التي تضطلع بها حكومة جنوب السودان الجديدة كما قد يترتب عليه آثار سلبية في الأولويات الرئيسية وفي الوفاء بما إزاء مواطنيها، إلى حين تسوية هذه النزاعات. وأدعو كلا الحكومتين إلى إبداء الالتزام والمرونة للاتفاق على المسائل الرئيسية المتصلة بمرحلة ما بعد الاستقلال والسير قدما صوب إقامة شراكة قوية وذات فائدة متبادلة.

٨٥ - وأود أن أختتم تقريرتي بالإعراب عن تقديري للخدمة المتفانية التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بجنوب السودان، هيلدا فرافيورد جونسون، فضلا عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في البعثة. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله وشركاءه في جنوب السودان.